

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

التصدي للتحدي النووي الكوري الشمالي

إعلان مفتوح أمام جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
للتوقيع عليه

أيدت هذا الإعلان البلدان التسعة والسبعون التالية: الأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتشاد، والجبل الأسود، وجزر القمر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والعراق، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، ولافتيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميانمار، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

نحن، الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نواصل الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمرة لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بمضيقها في تطوير برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف، بما في ذلك إطلاق القذائف التسيارية خلال السنة الجارية بوتيرة لم تشهد من قبل. وتشكل الأسلحة النووية التي تحوزها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، إلى جانب الانتشار الثانوي، تهديدا واضحا وجسيما للسلام والأمن الإقليميين والدوليين يلزم التصدي له على سبيل الاستعجال.

ونلاحظ مع بالغ القلق البيانات الصادرة بلهجة أكثر فأكثر عدوانية عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تؤكد فيها أنها تعمل على تطوير أسلحة نووية تكتيكية وأنها عازمة على تعزيز قواتها المسلحة النووية بأسرع وتيرة ممكنة. وعلاوة على ذلك، ندين استمرار انخراط جمهورية كوريا الشعبية



الديمقراطية في الأنشطة النووية، على النحو المبين في أحدث تقرير عن الضمانات للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف هذه الأنشطة وأي جهود تبذل لتوسيع منشآتها النووية أو تكييفها. ونشجب بشدة هذه الأعمال ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تمتنع فوراً عن اتخاذ المزيد من الخطوات المزعزعة للاستقرار في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونواصل دعم جميع الجهود المبذولة في سبيل تحقيق السلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك من خلال المساعي الدبلوماسية، وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى قبول عروض الحوار المتكررة لجميع الأطراف المعنية، بما فيها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان. ومن المؤسف للغاية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتخذ أي إجراءات ملموسة تم التحقق منها من أجل نزع السلاح النووي، بل عجلت بدلاً من ذلك وتيرة تطوير قذائفها التسيارية التي كثفت من إطلاقها منذ أيلول/سبتمبر 2021، وتخلت عن وقفها الاختياري لتجارب القذائف التسيارية الأبعد مدى، وأطلقت في الوقت نفسه عدة قذائف تسيارية عابرة للقارات خلال الأشهر الماضية.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تستأنف المفاوضات، وتتخذ خطوات ملموسة نحو التخلي عن جميع برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية والبرامج ذات الصلة بطريقة كاملة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وتوقف على الفور جميع الأنشطة ذات الصلة وفقاً لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بأن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الفور إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن. ولن يتسنى لنا حفظ السلام والأمن الإقليميين والدوليين والنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تشكل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية فيه، إلا من خلال هذه الخطوات الملموسة.

ونؤكد من جديد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن يكون لها مركز دولة حائزة للأسلحة النووية، ولا سبيل لكي يكون لها هذا المركز، وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار، على النحو الوارد في قراري مجلس الأمن 1718 (2006) و 1874 (2009) وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010.

ونشير إلى أننا سنواصل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتنفيذاً دقيقاً، ونهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنفذ جميع الجزاءات المفروضة من قبل مجلس الأمن بتنفيذاً تاماً. وتحقيقاً لهذه الغاية، نلتزم بالمضي في تعزيز التعاون الدولي.